

وإذ تضع في اعتبارها الوثيقة الختامية التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته السابعة المعقودة في جنيف في الفترة من ٩ تموز/يوليه إلى ٣ آب/أغسطس ١٩٨٧^(٢) .

وإذ تشير إلى قراراتها ١٧٣/٤٠ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ و ١٨٤/٤١ المؤرخ في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ ، وتحيط علماً بمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٦٢/١٩٨٧ المؤرخ في ٨ تموز/يوليه ١٩٨٧ .

وقد نظرت في تقرير الأمين العام بشأن مفهوم الأمن الاقتصادي الدولي^(٣) .

وإذ تؤكد من جديد أن التعاون فيما بين جميع البلدان ينبغي أن يقوم على أساس احترام استقلال كل دولة ، وسيادتها ، وسلامتها الإقليمية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية ، وعلى أساس حق شعب كل بلد في أن يختار بحرية نظامه الاجتماعي والاقتصادي والسياسي .

وإذ هي مقتنعة بأن الجهود التي تبذلها الدول للتعاون في جميع مجالات النشاط الاقتصادي تسهم في تعزيز السلم والأمن الدوليين وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ، وإذ تشير ، في هذا الصدد ، إلى الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية^(٤) .

وإذ هي مقتنعة كذلك بضرورة تعزيز الأمم المتحدة ومنظومة الأمم المتحدة من أجل تحقيق المقاصد المنصوص عليها في الميثاق ، ولا سيما في المادة ٥٥ ، لتهيئة ظروف الاستقرار والرفاه والتقدم الاقتصادي والاجتماعي ، والنهوض بالتنمية في البلدان النامية .

وإذ تسلّم بأن تزايد تعقد مسائل النقد والمالية والديون الخارجية والتجارة والسلع الأساسية والتنمية ، باعتبارها مسائل مترابطة ، يدعو إلى إقامة حوار عالمي مستمر وأكثر شمولاً لتناول هذه المسائل استناداً إلى المصلحة المشتركة والمساواة وعدم التمييز والمسؤولية الجماعية وبما يعود بالنفع المتبادل على جميع البلدان ،

وإذ تدرك أنه ينبغي أن توجه السياسات الوطنية والدولية على السواء نحو النمو وأن تعزز بعضها بعضاً بغية جعل الترابط ، خلافاً لتجربة الماضي القريب ، وسيلة لنقل وتجميع الحوافز الإيجابية والفوائد لصالح جميع البلدان ، مع التركيز بصورة خاصة على الاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية ،

وإذ تعترف بقيمة المعونة الغذائية المتعددة الأطراف التي ظل برنامج الأغذية العالمي يقدمها منذ إنشائه ، وبضرورة استمرار نشاطه سواء في شكل استثمارات رأسمالية أو تلبية الاحتياجات الغذائية الطارئة .

١ - تضع رقماً مستهدفاً للتبرعات لبرنامج الأغذية العالمي يبلغ ١٤ بلايين دولار لسنتي ١٩٨٩ و ١٩٩٠ تشمل مبالغ نقدية و/أو خدمات لا يقل مجموعها عن ثلث هذا الرقم ، وتعرب عن الأمل في تكميل هذه الموارد بمساهمات إضافية كبيرة من المصادر الأخرى ، إدراكاً للحجم المتوقع من طلبات المشروعات السلمية وقدرة البرنامج على العمل على مستوى أعلى من ذلك :

٢ - تحث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، والأعضاء المنتسبين في منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والمنظمات المتبرعة المناسبة ، على بذل كل جهد ممكن لبلوغ هذا الرقم المستهدف بكامله :

٣ - تطلب إلى الأمين العام ، بالتعاون مع المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، عقد مؤتمر لإعلان التبرعات لهذا الغرض في مقر الأمم المتحدة في أوائل عام ١٩٨٨ :

٤ - تقرر أنه ، رهناً بإجراء الاستعراض المنصوص عليه في قرارها ٢٠٩٥ (د - ٢٠) ، يجب أن يعقد في موعد لا يتجاوز أوائل عام ١٩٩٠ مؤتمر إعلان التبرعات التالي الذي تدعى فيه الحكومات والمنظمات المتبرعة المناسبة لإعلان التبرعات لسنتي ١٩٩١ و ١٩٩٢ ، بغية بلوغ الرقم المستهدف الذي توصي به آنذاك الجمعية العامة ومؤتمر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة .

الجلسة العامة ٩٦

١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧

١٦٥/٤٢ - الأمن الاقتصادي الدولي

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قراراتها ٣٢٠١ (د - ١) و ٣٢٠٢ (د - ١) (٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ والمتضمنين الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، و ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ والمتضمنين ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، و ٥٦/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ الذي يتضمن مرفقه الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث ،

(٢) TD/351 ، الجزء الأول ، الفرع الأول .

(٣) Add. 1 و A/42/314-E/1987/77 .

(٤) المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية ، نيويورك .

٢٤ آب/أغسطس - ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع 8. IX. A. 87) .

٥ - تطلب إلى الأمين العام أن يواصل ، عند رصد تطور التعاون الاقتصادي الدولي والمتعدد الأطراف ، الجهود التي يبذلها لزيادة قدرة الأمم المتحدة على التركيز على المجالات الحالية والمحتملة التي تثير مشاكل في الاقتصاد العالمي ، حتى يتسنى مساعدة الحكومات على اتخاذ تدابير متضافرة ، وبصفة خاصة حل مشاكل التنمية في البلدان النامية ؛

٦ - تطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يتشاور مع شخصيات بارزة تمثل جميع المناطق بشأن مبادئ الأمن الاقتصادي الدولي في ضوء هذا القرار ، أخذاً في الاعتبار الولايات الحالية في مجال التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، وأن يقدم استنتاجاته في هذا الصدد إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

الجلسة العامة ٩٦

١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧

١٦٦/٤٢ - تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ١٨١/٤١ المؤرخ في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ ،

وإذ تحيط علماً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٧٧/١٩٨٧ المؤرخ في ٨ تموز/يوليه ١٩٨٧ ،

وإذ تشير إلى برنامج العمل لإعمال الحقوق الفلسطينية ، الذي اعتمدته المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين^(٥) ،

وإذ تدرك الحاجة إلى تقديم المساعدة الاقتصادية والاجتماعية إلى الشعب الفلسطيني ،

وإذ تحيط علماً بالاجتماع المعني بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني المعقود في جنيف في ١٩ حزيران/يونيه ١٩٨٧ استجابة للقرار ١٨١/٤١ ،

١ - تحيط علماً مع التقدير بقرار الأمين العام بشأن تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني^(٦) ؛

٢ - ترحب بإعداد برنامج تقديم المساعدة الاقتصادية والاجتماعية إلى الشعب الفلسطيني المبيّن في تقرير الأمين العام^(٧) ؛

وإذ تكرر التأكيد على أن تخفيف حدة أكثر المشاكل الاقتصادية للبلدان النامية إلحاحاً يشكل عاملاً رئيسياً يكفل الاستقرار الاقتصادي الدولي وتهيئة مناخ سياسي أفضل ،

وإذ تدعو إلى تدعيم التعاون المتعدد الأطراف في العمل على وجود تفاهم مشترك وتحديد النهج والتدابير العملية لمعالجة مشاكل النمو والتنمية ، ولاسيما المشاكل التي تعاني منها البلدان النامية ، وغيرها من المسائل الاقتصادية الدولية ،

وإذ تسلّم بأن من شأن تعزيز التعاون داخل منظومة الأمم المتحدة ، بما في ذلك أنشطتها التنفيذية ، أن يساعد على تهيئة بيئة اقتصادية دولية يمكن التنبؤ بها بسهولة أكبر وتكون أكثر قدرة على توفير عوامل الدعم ، ويساعد أيضاً على زيادة الثقة في العلاقات الاقتصادية الدولية التي تستهدف تحقيق مستقبل زاهر ومضمون ومنصف للاقتصاد العالمي ،

وإذ تؤكد من جديد أن التكامل الاقتصادي الإقليمي ودون الإقليمي يستطيع أن يكون ، في الحالات الملائمة ، بمثابة عنصر أساسي في تعزيز التعاون الاقتصادي والتقني ، وبصفة خاصة في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، إذ أنه يساهم في تهيئة بيئة اقتصادية دولية يمكن التنبؤ بها بسهولة أكبر ،

١ - تحيط علماً بتقرير الأمين العام عن مفهوم الأمن الاقتصادي الدولي^(٣) ؛

٢ - تؤكد أن ميثاق الأمم المتحدة يوفر أساساً لتسيير العلاقات بين الدول بشكل يعزز الهدف المشترك المتمثل في إعادة تنشيط التنمية والنمو والتجارة الدولية في بيئة يمكن التنبؤ بها بسهولة أكبر وتكون أكثر قدرة على توفير عوامل الدعم ، وذلك عن طريق التعاون المتعدد الأطراف ، ومن ثم يعزز أيضاً السلم والأمن والاستقرار ؛

٣ - تعرب عن اقتناعها بأن السعي إلى توفير الأمن الاقتصادي الدولي ينبغي أن يقوم على أساس حوار عالمي بناء ومستمر وأكثر شمولاً داخل الأمم المتحدة ومنظومة الأمم المتحدة وبهدف وضع نهج وتدابير عملية تساهم في تحسين النظام الاقتصادي الدولي من خلال إصلاح وتعزيز إطار المبادئ والقواعد الذي ينظم العلاقات التجارية والنقدية والمالية وتعمل البلدان داخل حدوده ؛

٤ - تسلّم بأنه ينبغي للأمم المتحدة أن تعمل على زيادة مساهمتها في الجهود التي تبذلها الحكومات لتحسين قدرتها على توجيه العلاقات المترابطة بين الاقتصادات المختلفة والصلات القائمة بين مختلف القطاعات والمسائل ؛

(٥) تقرير المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين ، جنيف ، ٢٩ آب/أغسطس - ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع A.83.I.21) ، الفصل الأول ، الفرع ب .

(٦) Add. 2/Corr. 1 و 2 و Add. 1 و A/42/289-E/1987/86 .

(٧) A/42/289-E/1987/86 ، المرفق .